

* حكم قراءة المأمور خلف إمامه.

أجمع أهل العلم: على أن للمأمور أن يقرأ ما تيسر من القرآن حال سر إمامه بحيث لا يخالط مع إمامه إذا كان الإمام يقرأ في صلاة سرية.

الدليل 1: قوله ﷺ في حديث رفاعة بن رافع: «إِنَّكَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرُأْ» والحديث رواه الإمام أحمد وابن خزيمة، وسنده صحيح.

الدليل 2: قوله ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث عمران بن حصين أنه صلى بأصحابه الظهر، فلما سلم قال: «أَيُّكُمُ الَّذِي قَرَا خَلْفِي بِـ» سبعة اسم ربك الأعلى» فأرم القوم، فقال: أيكم الذي قرأ بها، فقال رجل: أنا يا رسول الله، فقال: قد علمت أن بعضكم خاجنيها» وهذا يدل على أن المأمور يقرأ خلف إمامه، وهذا يدل على المشروعية مطلقاً من حيث أصل القراءة.

* حكم قراءة المأمور خلف إمامه في الفاتحة.

◀ اختلاف أهل العلم في ذلك ، هل يجب عليه أن يقرأ أم لا؟

❖ القول الأول:

مذهب جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة: إلى أن المأمور لا يجب عليه القراءة خلف الإمام، سواء كان ذلك في السرية أو الجهرية.

❖ القول الثاني:

رواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية: أن قراءة المأمور في السرية للفاتحة واجبة، وأما في الجهرية فلا تجب ، ولا يشرع أن يقرأها في الجهرية إذا كان الإمام يقرأ إلا إذا كان لا يسمع قراءة الإمام، أو كان بعيداً عن الإمام، أو أن الإمام يسكت سكتاً يجعل المأمور يقرأ، فحينئذ يأمرونه أن يقرأ، وأما إذا كان الإمام يقرأ فلا يشرع للمأمور أن يقرأ

❖ القول الثالث:

مذهب الشافعي ومذهب ابن حزم ورواية عند الإمام أحمد وهو مذهب البخاري ومذهب ابن خزيمة: أن قراءة الفاتحة في حق المأمور سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية، أن ذلك واجب ، لا نقول ركن؛ ولكننا نقول واجب.

❖ أدلة القول الأول:

استدلوا بأن قراءة المأمور لا تجب بأدلة، الظاهر من أن هذه الأدلة أنها ليست ظاهرة في قراءة الفاتحة، وإنما هي عامة في الفاتحة وغيرها.

الدليل 1: حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم والإمام أحمد وغيرهم من حديث أبي هريرة: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمْ بِهِ، فَإِذَا كَبَرُوا، وَإِذَا رَكِعُوا، وَإِذَا قَرَأُ فَأَنْصَتُوا» وهذه الزيادة تكلم فيها الحفاظ.

الذى يظهر - والله أعلم - أن زيادة «وَإِذَا قَرَأُ فَأَنْصَتُوا» الصواب أنها مدرجة من بعض الرواية، ولم يقلها ﷺ كما أشار إلى ذلك غير واحد من أئمة البحرين والتدعيل، كالدارقطني وغيره. وعلى هذا فالحديث ليس فيه ما يدل على الوجوب.

الدليل 2: استدلوا بما رواه الإمام أحمد والترمذى، وقال: حديث حسن صحيح، من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه- أن النبي ﷺ: «صلى بأصحابه الفجر، صلى بأصحابه فكانه ثقل عليه القراءة، فقال: لعلكم قرأتم خلفي، قالوا: نعم. قال: إني أقول، مالي أنا زاع القرآن، قال: فانتهى الناس عن القراءة فيها يجهر الإمام» وعلى هذا استدلوا بهذه الزيادة، ولكن هذه الزيادة ليست بمروعة، ولم يقلها أبو هريرة -رضي الله عنه-.

الصواب كما أشار إلى ذلك الدارقطنى والبخاري وغير واحد من أهل العلم على أن هذه الزيادة «فانتهى الناس عن القراءة خلف الإمام فيما يجهر به» إنما هي من قول الإمام الزهري، والإمام الزهري ليس حجة على غيره من الأئمة، ومن المعلوم أن الزهري يرسل في بعض أحاديثه، وعلى هذا فال الحديث ليس فيه ما يدل على ترك الوجوب.

الدليل 3: ما جاء عند الدارقطنى وغيره من حديث جابر، ومن حديث عبد الله بن شداد وغيره، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ

قراءة وهذا الحديث لو صح لكان حجة لأصحاب القول الأول، فإن النبي ﷺ جعل الإمام يتحمل المأمور حتى في القراءة، وعلى هذا فالمأمور لا يقرأ الفاتحة؛ لأن الإمام تكون قراءته قراءة للمأمور، ولكن هذا الحديث لا يُفرج به، فإنه قد ضعفه كثير من أهل العلم، فضعفه أبو موسى الرازبي، وابن حزم وابن الجوزي، والإمام الذهبي؛ وعلى هذا فالحديث ضعيف.

الصواب في هذا الحديث أنه مرسل، ولم يروه أحد من الصحابة، وعلى هذا فالمرسل ليس بحججة يعارض به الأحاديث الصحيحة التي استدل بها أصحاب القول الثالث القائلون بوجوب قراءة المأمور للفاتحة.

* أدلة القول الثاني:

أدلةهم بوجوب القراءة أدلة خاصة، والقاعدة في هذا: أن الأدلة العامة إذا تعارضت مع أدلة خاصة نجمع بعضها بعضاً.

قالوا: إن المقصود من قراءة الإمام هو أن يستمع المأمور قراءة إمامه، فإذا كان المأمور يقرأ والإمام يقرأ، فإنه ليس ثمة فائدة من ذلك. والأصل في قراءة الإمام ليس المقصود بها التعبد حينما يُجهز، إنما لأجل أن يستمع المأمورون، وإلا لما كان لجهز الإمام فائدة، وهذا القول فيه قوة كما ترى

قالوا: أما في السرية: فلما لم يقرأ الإمام ويجهز بذلك فإنه ليس في الصلاة سكت مطلق، وعلى هذا: فالمأمور مخاطب بأن يقرأ.

الجواب على هذا أن يقال: ما الذي جعلكم توجبون قراءة المأمور في السرية؟

قالوا: قوله ﷺ «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وهذا حديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة.

الجواب على هذا نقول لهم: أنتم أدخلتم قراءة المأمور في السرية في عموم هذا الحديث، فيلزمكم أن توجدوا دليلاً صريحاً يُخصص هذا، وليس ثمة دليل صريح بأمر الصحابة لا يقرؤون الفاتحة، وإنما الأدلة العامة هو أن الصحابة لا ينبغي لهم أن يقرؤوا مطلقاً، فيكون هذا عاماً مخصوصاً، وليس خاصاً، فيكون عاماً، فالصحابة هم لا يقرؤون خلف الإمام؛ قوله ﷺ «ما لي أنازع القرآن»

قلنا: إن كلمة «ما لي أنازع القرآن» يشمل قراءة المأمور لغير الفاتحة، ويشمل قراءة المأمور لغير الفاتحة.

لكن أدلة القول الثالث القائلين بوجوب قراءة المأمور هي أدلة أخص من المنع من القراءة، فدل ذلك على أنكم كونكم أدخلتم أن المأمور يقرأ الفاتحة في السرية لعموم قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فدل ذلك على أن المأمور مخاطب كما أن الإمام مخاطب.

وعلى هذا، فأدلة المنع إنما هي في غير الفاتحة، هذا إذا لم يكن هناك دليل صريح في أن المأمور يقرأ الفاتحة، فكيف وقد وجد الدليل؟!

* أدلة القول الثالث:

قالوا: دليل الوجوب هو: ما رواه الإمام أحمد، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام، والدارقطني، وغيرهم، وابن خزيمة، وغيرهم قالوا بما رواه محمد بن إسحاق، قال: حدثنا مكحول عن محمود بن لبيد عن عبادة بن الصامت أنه قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الفجر فنكلت عليه القراءة، فلما سلم قال: لعلكم تقرؤون خلف إمامكم، قلنا: نعم. قال: فلا تفعلوا إلا بأم الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وهذا الحديث تكلم فيه أهل العلم. فنقل ابن تيمية أن أحد يضعفه، وصححه بعض الأئمة الكبار، فصححه البخاري وصححه البهقي وصححه الدارقطني وصححه الخطابي وأشار إليه ابن رجب، فدل ذلك على أن الأقرب - والله أعلم - أن الحديث حسن.

ما يدل على ذلك: أن محمد بن إسحاق لم يتفرد بهذا الحديث، فقد تابعه زيد بن واقد عن مكحول عن لبيد عن عبادة بن الصامت، وهذا الحديث خاص في أن المأمور يجب عليه أن يقرأ الفاتحة، وعلى هذا تجتمع الأحاديث.

أما القول: ما فائدة أن يقرأ المأمور والإمام يقرأ؟

الجواب: لأن الفاتحة ركن من أركان الصلاة، فالانشغال فيها، لا مانع من أن يسمع المأمور بعد انتهاءه.

* هل قراءة المأمور للفاتحة ركن؟

نقول: ظاهر الحديث أن قراءة المأمور ركن، وهذا قول قال به بعض أهل العلم،

الصواب: أنها ليست بركن.

ما يدل على أنها ليست بركن ولكنها واجبة: هو ما رواه البخاري من حديث الحسن عن أبي بكرة **«أن النبي ﷺ قال له بعدما ركع دون الصف، ثم دخل في الصف، فقال له: زادك الله حرصاً ولا تُعد»**.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقرَّ أبا بكرة في رکوعه هذا ولم يقرأ الفاتحة.

وقد نقل الإمام أحمد وابن رجب وأبو عمر ابن عبد البر **الإجماع** على أن المأمور إن أدرك إمامه وهو راكع فرکع معه ولو لم يقرأ الفاتحة أو أي شيء بعد ذلك، فإن صلاته صحيحة. وخالف في ذلك الإمام البخاري، وخالف في ذلك ابن حزم:

يقول أبو عمر ابن عبد البر: والإجماع محظوظون قبل ذلك. وكذلك الإمام ابن رجب، وقد بالغ الإمام ابن رجب في رده على القائلين بأن الصلاة لا تجزئ بدعوى أنه لم يقرأ الفاتحة.

الصواب: أن هذا الحديث يدل دلالة صريحة على أن الفاتحة ليست بركن، وأن غاية ما يقال فيها أنها واجبة، والواجب يسقط مع العجز وعدم الإمكان.

خلاصة:

المأمور واجب عليه أن يقرأ الفاتحة، سواء كان ذلك في السرية أو كان ذلك في الجهرية، وتسقط الفاتحة في حقه إذا عجز عنها، أو لم يدرك قراءتها. إذا عجز بحيث لا يستطيع أن يقرأ إلا بأن يرفع صوته، بحيث يؤذى المصلين، فنقول له: **«مالي أنازع القرآن»** لا ترفع صوتك **«قد علمت أن بعضكم خالجنبيها»** كما قال ﷺ ولا ينبغي للإنسان أن يؤذى الذين معه في القراءة، فإن النبي ﷺ قال كما روى الإمام أحمد وابن ماجة، حينما خرج على أصحابه فقال: **«أيها الناس كلكم ينادي ربه، فلا يؤذى بعضكم على بعض في القراءة»** فإذا كان المأمور سوف يرفع صوته بالفاتحة ليؤذى من بجانبه، فنقول: لا تقرأ لأنك سوف تؤذى

وعلى هذا فتكون القراءة تسقط مع العجز. أو عدم الإمكان والإدراك، مثل: أن يأتي والإمام راكع، أو قريباً من الرکوع، فإنه والحالة هذه - والله أعلم - تسقط في حقه، وبهذا تجتمع الأحاديث.

* **هذا القول اختلف الصحابة فيه:**

من الصحابة من يقول بقراءة الفاتحة.

نُقل عن عمر بسند صحيح - كما رواه عبد الرزاق - أنه أمر المأمور أن يقرأ، وهو قول زيد بن ثابت.
من الصحابة من قال بعدم القراءة.

هو قول زيد بن ثابت أيضاً وقد صح عنه ذلك وقول أبي هريرة ، وصح عنه ذلك حينما قال كما في صحيح مسلم: **«اقرأ بها في نفسك»**.
وروى جابر: أنه قال: **«لا صلاة لمن لم يقرأ بالفاتحة إلا أن يكون خلف الإمام»**، وهذا صحيح عن جابر.

ـ **ـ أما عن ابن عمر وابن عباس، فإنه اختالف الروايات عنهم، وما جاء فيه من رواية صحيحة لا تفيدفائدة صريحة على وجوب الإنصات وترك الفاتحة**

ـ لكننا نقول: صاح عن عمر، وقد قال ﷺ: **«إن يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا»**

ومن المعلوم أن هذه المسألة قد أُلف فيها التصانيف، فمن العلماء من ألف كتاباً كبيراً في أن القراءة خلف الإمام لا تجب، ومن العلماء من أوجب قراءة الفاتحة في حق الإمام، وأُلف في ذلك كتب، والحمد لله الذي يسر وهدى، وكل على خير، وقال الله تعالى: **«فِيهَا هُمْ أَقْنَدُهُ»** [الأعراف: 90].

لكن المسألة مما يسع فيها الخلاف، فإن قرأ المأمور خلف الإمام بحيث لا يؤذى وقرأ في نفسه، فالحمد لله، فإن شق ذلك عليه بحيث يرفع صوته ويؤذى فنقول: لا تقرأ، لأن قراءتك هنا تؤذى المصلين، وقد قال ﷺ «ما لي أنازع القرآن، فانتهى الناس عن القراءة» يعني عن القراءة في غير الفاتحة.

* متى يقرأ المأمور الفاتحة؟

يقرأ المأمور في إسرار إمامه، ويقرأ إذا لم يسمع إمامه، ولا فرق بين أن يسبق المأمور إمامه بالفاتحة، أو بعد الفاتحة، وعلى هذا فإذا كبر الإمام ثم كبر المأمور، ثم قرأ المأمور الفاتحة قبل إمامه لا حرج في ذلك، وهو قول أكثر أهل العلم.

أكثر أهل العلم: على أن للمأمور أن يقرأ الفاتحة في السرية أو الجهرية قبل إمامه فإن شرع الإمام بالفاتحة فإنه يسكت، فإن أكمل الإمام الفاتحة فإنه يكمل من حين توقف عند الآيات التي توقف فيها.

﴿إذا اغلب على ظن المأمور أنه لا يستطيع أن يقرأ الفاتحة؟﴾ فهل نقول: يستفتح ويتعود ويسسلم ثم يقرأ الفاتحة أو لا يقرأ؟

يعني جاء المأمور والإمام يجهر بالقراءة فهل نقول: يستفتح ويتعود ويسسلم ثم يقرأ الفاتحة أو لا يقرأ؟

الذي يظهر، والله أعلم أن الواجب إذا ضاق، فإنه لا يستعمل إلا الواجب، فنقول: لا يستفتح ولكنه يسسلم ويقرأ الفاتحة.

والغريب أن الحنابلة قالوا: إن المأمور لا يقرأ خلف الإمام، لكنهم قالوا: يستفتح ويتعدى ويسسلم.

المفترض أن الفاتحة أولى من دعاء الاستفتاح، وأولى من التعود والبسملة، فالراجح والله أعلم أنه لا يستفتح إذا ضاق عليه الوقت، ولكنه يشرع: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يقرأ بعد ذلك الفاتحة.

* مسألة متابعة الإمام

الواجب على المأمور أن يتبع إمامه.

الدليل: قوله ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث أبي موسى: «إذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر، وإذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع» وهذا يدل على أن المشروع في حق المأمور هو متابعة إمامه، والمتابعة معناها ألا يسبق إمامه، ولا يتأخر عن إمامه، ولا يوافق إمامه.

لهذه المسألة أربع أحوال:

❖ الحالة الأولى: المتابعة: وهذا هو المشروع.

الدليل: «إذا كبر فكبروا»، دل ذلك على أن الترتيب مع المتابعة والتعليق، وهذا هو المتابعة مع التعليق، لأن الفاء تفيد الترتيب مع التعليق، فلا يتأخر، وهذا هو المشروع، وهو السنة، وهو الذي أمر به ﷺ وهو الواجب.

❖ الحالة الثانية: المسابقة: بأن يسبق المأمور إمامه

❖ الحالة الثالثة: المسابقة: مسابقة المأمور إمامه تختلف مما لو كان ركوع أو كان غير الركوع.

أولاً: المسابقة في الركوع

❖ تختلف فيما لو ساقه إلى الركن، أو ساقه بالركن.

سابقه إلى الركن: أن يركع قبل إمامه، لكنه يوافق إمامه وهو راكع، فيركع المأمور ثم يركع إمامه.

سابقه بالركن: أن يركع المأمور ثم يرفع ولما يركع الإمام بعد

الأول: المسابقة إلى الركن:

الحنابلة: إن من ركع أو سجد قبل إمامه، فعليه أن يرجع فيركع بعد إمامه ، سواء فعل ذلك عمداً أو جهلاً.

❖ فمن ركع أو رفع قبل إمامه عملاً متعمداً ، فهو آثم **باتفاق الفقهاء**.

الدليل 1: لقوله ﷺ ﴿فَلَا تُخْتَلِفُوا عَلَيْهِ﴾

الدليل 2: لقوله ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: ﴿أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِمَامَهُ أَنْ يَحْوِلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةً حَمَارًا﴾ فهذا يدل على عظم شأن المخالف، وأن المأمور يجب أن يتبع إمامه، وهذا قال ﷺ: ﴿إِنِّي إِمَامُكُمْ فَلَا تُسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ وَلَا بِالْأَنْصَافِ﴾ كما في حديث أنس وروي نحوه من حديث أبي الدرداء.

﴿إِنْ سَابَقَ الْمَأْمُومَ إِمَامَهُ إِلَى الرُّكْنِ مَتَعَمِّدًا﴾

1. الأئمة الأربع: أن الفعل المتعمد لا بطل صلاته عندهم في الجملة.

2. خلافاً لابن حزم: فإنه أبطل الصلاة.

3. مذهب الحنابلة: إن ركع قبل إمامه أو رفع قبل إمامه متعتمداً فهو آثم، ويجب عليه أن يعود ليركع بعد إمامه فيوافقه، فإن لم يفعل بطلت صلاته، لأنه لم يدرك الركوع مع الإمام.

﴿إِنْ سَابَقَ الْمَأْمُومَ إِمَامَهُ إِلَى الرُّكْنِ وَكَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًّا﴾

إن كان جاهلاً أو ناسيماً بأن ركع قبل إمامه ثم رفع ولم يعلم، يظن أن إمامه ركع فالصحيح وهو قول أكثر أهل العلم خلافاً للرواية الأخرى عند الحنابلة أن صلاته صحيحة، ولا يلزمها أن يصحح، لكن التصحيح سنة، يعني مثل: ركع فتذكرة أو علم أن الإمام لم يركع، فإنه يرفع ليركع، فهذا الركوع عن جهل. ولكن لو استمر صلاته صحيحة، لكن الأفضل إذا علم أن يصحح.

خلاصة

إن كان متعتمداً فهو آثم، لكنه يجب عليه أن يعود ليركع بعد إمامه فيوافقه في الرفع بعد ذلك، فإن لم يفعل بطلت صلاة المتعمم. وأما الجاهل فيستحب له أن يعود.

الثاني: المسابقة بالركن:

﴿إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مَتَعَمِّدًا﴾

1. الحنابلة: إن ركع قبل إمامه ورفع قبل إمامه عالماً متعتمداً بطلت صلاته

2. الجمهور: لا بطل ولكن يأثم

الذي يظهر - والله أعلم - أن مسابقة المأمور إمامه بالركن إذا لم يصحح بطل صلاته، لأنه ما فائدة المتابعة؟ وهذا قال: ﴿فَلَا تُسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ﴾ وقال: ﴿أَمَا يَأْمُنُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِلَامَهُ أَنْ يَحْوِلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةً حَمَارًا﴾ هذا فيما إذا سبقه بالركن فإن صلاته بطل.

﴿إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًّا﴾

صورته: إمام يقرأ سورة، فقرأ سجدة ف قال: "الله أكبر"، فهو ساجداً، المأمور من الخلف لم يعلم فركع، هذا الركوع جهل، مسابقة لإمامه جهل، فقال الإمام: "الله أكبر"، فرفع، فالمأمور يظن أنه رفع، قال: "سمع الله لمن حمده، ربنا وللحمد" ، فقال الإمام: "الله أكبر". ليركع، فسجد المأمور، فلما قال: "سمع الله لمن حمده" ، فالمأمور سبق إمامه بركتين.

الحنابلة يقولون: إن فعل متعتمداً بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً أو ناسيماً وجوب عليه أن يعود ليركع ويرفع بعد إمامه، ويكون الفعل الأول لاغٍ، فإن لم يفعل، يقولون: بطلت الركعة، وليس الصلاة.

الراجح: أنه إن كان متعتمداً بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً أو ناسيماً، فلا أثر لهذه الاختلاف .

لأن الرسول ﷺ يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَحْوِزُ لِأَمْتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ﴾ وفي رواية ﴿عُنْيَ لِأَمْتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ﴾

وعلى هذا الراجح وهو مذهب جاهير أهل العلم. "هذا فيمن سبق إمامه جاهلاً أو ناسياً"

ثالثاً: المسابقة بتكبيرة الإحرام

مذهب عامة أهل العلم: المأمور إذا سبق إمامه بتكبيرة الإحرام، فإن صلاته لا تتعقد، بل حكى بعضهم الإجماع على ذلك، ولا إشكال في ذلك؛ لأنه لم يدخل مع إمامه أصلاً.

ثانياً: المسابقة بالتسليم

الدليل: قال الرسول ﷺ: «فلا تسقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالانصراف»^{١)} والمقصود بالانصراف: المقصود الأعظم هو السلام
«إن كان المأمور متعمداً لمسابقة إمامه بالتسليم.

١. الحنابلة: لا تصح صلاته متعمداً.

٢. الجمهور: تصح صلاته، لكنه آثم.

الذي يظهر - والله أعلم- أن المتعمد لا تصح صلاته؛ لأنه خالف المأمور متعمداً.

«إن كان المأمور جاهلاً أو ناسياً في مسابقة إمامه بالتسليم:

الراجح - والله أعلم- أنه تصح صلاته، ولكن يُشرع له أن يعود فيسلم بعد سلام إمامه، فإن كان مسبوقاً، بحيث يكون لم يعلم. فسلم قبل إمامه ولم يعلم أنه فاتته ركعة فإنه يسجد للسهو، وإن كان غير مسبوق فإن الإمام يتحمل سجدة سهوه، والله أعلم.

❖ الحالـة الثالثـة: الموافـقة

الموافقة: بأن يركع مع إمامه، ويُسجد مع إمامه، ويرفع مع إمامه.

صورته: إذا سلم الإمام، شرع في السلام، تجد أن بعض المأمورين يسلم معه، فهذا مكره كراهية شديدة، وهذا هو مذهب عامة أهل العلم

الدليل: لأن النبي ﷺ يقول: «فلا تسقوني» ومن المعلوم أن كلمة «فلا تسقوني» بدلالة اللزوم تفيد أيضاً ولا توافقوني.

ذهب بعض أهل العلم وهذا قال به بعض فقهاء الحنابلة، وبعض فقهاء الشافعية: إلى أن الموافقة مع الإمام تبطل به صلاته

الراجح - والله أعلم- هو قول عامة أهل العلم: أن الصلاة صحيحة لأنها لم يحصل مخالفتها، وإن كان المخالف من باب اللازم، فإنه خالف و فعل فعل مكرهًا أو محظىً، لقوله ﷺ: «فإذا كبر فكروا، ولا تكروا حتى يكبر»، دليل على النهي عن المسابقة، والنهي عن الموافقة.

❖ الحالـة الرابـعة: المخالـفة

المخالفة: أن لا يتبع إمامه فيركع الإمام ثم يرفع، والمأمور باق

«إن كان ذلك متعمداً

مذهب الحنابلة: ركع الإمام ورفع المأمور لم يفعل بطلت صلاته ، وهو الراجح.

«إن كان جاهلاً

١. الحنابلة: إن كبر الإمام ثم رفع والمأمور لم يفعل وكان جاهلاً أو ناسياً بطلت الركعة

٢. مذهب الجمهور: أنه إن كبر فرركع ثم رفع فإن صلاته صحيحة

هذا الذي يظهر - والله أعلم- أنه إن ركع الإمام ثم رفع فإن صلاته صحيحة، ولا تبطل الركعة، لأنها جاهل أو ناسٍ.

* مايسن للإمام في الصلاة

١) يسن للإمام ألا يشق على المأمور في صلاته

الدليل 1: ما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي مسعود البدرى أن النبي ﷺ قال له رجل: يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الفجر من أجل فلان، مما يطيل بنا. – قال أبو مسعود البدرى - فما رأيت رسول الله ﷺ قد غضب في موعدة قط أشد ما غضب يومئذ، ثم قال ﷺ : ﴿أَيُّهَا النَّاسُ، إِنْ مَنَّكُمْ مِنْ فَرِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسِ فَلَا يُخْفَفُ، إِنَّمَا مِنْ وَرَائِهِ الْمُضِيْعُونَ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ﴾

الدليل 2: قال ﷺ كما في الصحيحين من حديث أنس: ﴿إِنِّي لَأُدْخِلُ الصَّلَاةَ وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أُطْبِلَ بِهَا فَأَخْفَفُ مِنْ وَجْدِ أَمِهِ عَلَيْهِ﴾ أو ﴿شَفَقَةً لِأَمِهِ عَلَيْهِ﴾ وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان رحيمًا حتى في عبادته لأجل لا يشق على المؤمنين.

الدليل 3: قال النبي ﷺ حينما رأى معاذًا مطيل الصلاة: ﴿مَعَاذُ أَنْتَ فَتَانُ فَتَانَ، اقْرَا - يَعْنِي فِي الْعَشَاءِ - بِسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشِي وَالشَّمْسَ وَضَحَاهَا وَنَحْوَهَا﴾ وهذا يدل على أن الأصل أن الإمام لا يطيل، يشق على المؤمنين.

خاصة إذا كان المسجد مسجد سوق، أو كان المسجد مسجد طرقات، فإنه لا ينبغي للإمام أن يشق ذلك على الناس، فإن الغالب في مساجد السوق أو مساجد الطرقات أن الذي يصلى معه هو ذا الحاجة، فعلى هذا لا ينبغي له أن يطيل.

﴿وَبَعْضُ الْأَئِمَّةِ -يَقُولُ: اجْعَلْهُ يَقْنِي عَنْدَنَا، هُوَ مَا عَنْهُ شَغْلٌ، لَأَنَّهُ إِذَا صَلَى سُوفَ يَذْهَبُ إِلَى عَمَلِهِ، وَيَفْتَحُ الدَّكَانَ، وَيَشْتَغلُ بِالصَّفَقِ بِالْأَسْوَاقِ، قُلْنَا: هَذَا هُوَ صَاحِبُ الْحَاجَةِ.﴾

﴿وَهُذَا: قَصَّةُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي صَلَى خَلْفَ مَعَاذَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَلَمَّا رَأَى مَعَاذَ اسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي صَلَاةِ الْعَشَاءِ، انْصَرَفَ الرَّجُلُ فَصِلَ وَحْدَهُ، فَقَالَ مَعَاذُ: هَذَا مَنَافِقٌ، قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: ﴿مَعَاذُ أَنْتَ فَتَانُ فَتَانَ﴾، ثُمَّ جَاءَ الْأَعْرَابِيُّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا أَصْحَابُ نَوَاضِعٍ. يَعْنِي: أَصْحَابُ إِبْلٍ تَنْضَحُ مَاءً، تَخْرُجُ مَاءً مِنَ الْأَرْضِ، وَنَجْمَعُ الْمَاءَ، فَإِذَا الْمَاءُ قَدْ اسْتَجْمَعَ وَمَعَاذُ يَطْبِلُ بَنَاهُ، فَلَرَبِّاهَا فَاضَ الْمَاءُ، وَأَثْرَ ذَلِكَ عَلَى مَزَارِعِنَا، وَهَذَا أَمْوَالُ دُنْيَا. فَيَنْبَغِي لِلإِمَامِ لَا يَشْقِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.﴾

هل إذا طلب من الإمام لا يشق على المؤمنين فهل هذا يجعله يسرع في الصلاة؟

مطالبة الشرع الإمام لا يشق على المؤمن ليس معنى ذلك لا يؤدي الأركان والمستحب في صلاته، فإن الملاحظ عند بعض المصلين يبالغ في السرعة بحيث لا يستطيع المؤمن أن يؤدي أدنى الكمال، ما يستطيع أن يقول: سبحان رب الأعلى ثلاثة. فما بالكم إذا كان لا يستطيع أن يؤدي واحدة.

ولهذا قال العلماء: إذا لم يستطع المؤمن أن يؤدي الأركان أو الواجبات مع إمامه، جاز له أن ينفصل عنه.

﴿وَإِنَّكَ لَتَعْجَبُ حِينَما تَجِدُ بَعْضَ الْأَئِمَّةَ صَلَاتَهُ خَفِيفَةً جَدًّا حَتَّى إِنْ صَلَاةَ الْعَشَاءِ الْرَّبِيعِيَّةِ لَا تَتَجَاهَزُ خَمْسَ دَقَائِقَ، أَيْ صَلَاةُ هَذِهِ؟! هَذِهِ لَيْسَ بِصَلَاةٍ، هَذِهِ هَذَّةُ وَسْرَعَةٍ، يَقْرَأُ هَذَّا وَيَرْكَعُ نَفَرًا، وَهَذَا مَنْهِي عَنِهِ﴾

فإن النبي ﷺ نهى عن السرعة، وقال: للمسيء في صلاته ﴿أرجع فصل فإنك لم تصل﴾، وهذا ينبغي أن تكون صلاتنا تنهانا عن الفحشاء والمنكر، ولا يأتي هذا إلا إذا فعلنا كما فعل النبي ﷺ ، على الوجه الذي فعل، بالصفة التي فعل

ولهذا يقول أنس: ﴿إِنِّي لَأَلُو أَنْ أُصْلِي بِكُمْ كَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي بَنَاهُ﴾ الذي أمر بالتحفيظ انظر ماذا يصنع

قال ثابت البناني: ﴿وَلَقَدْ كَانَ أَنْسُ يَصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَهُ، إِنْ كَانَ لِرَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرَّكْوَعِ حَتَّى يَتَصَبَّ قَاتِلًا، حَتَّى يَقُولَ الْقَاتِلُ: قَدْ نَسِيَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ اتَّصَبَ جَالِسًا، حَتَّى يَقُولَ الْقَاتِلُ: قَدْ نَسِيَ﴾

وهذا يدل على أن النبي ﷺ الذي أمر بالتحفيظ ليس معنى ذلك أن يسارع في القراءة، ويسارع في الركوع بحيث لا يخشى المؤمن، ولا يُنادي ربه في الدعاء، فإن المؤمن بحاجة إلى أن يسجد بين يدي الله، يدعوه ربها، ليتضرع إليه – سبحانه – وهذا هو المطلب.

2) يستحب أن تكون الركعة الأولى أطول من الركعة الثانية

الدليل: ما جاء في حديث أبي قتادة: ﴿وَيَطْبِلُ فِي الْأُولَى أَكْثَرَ مِنَ الثَّانِيَةِ﴾

الدليل2: ماجاء عند مسلم من حديث أبي سعيد الخدري: «إِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الظَّهَرِ لِتَقَامِ، فَيَذَهَبُ الْمُذَاهِبُ إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَأْتِي فِي تَوْضِأً وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّكُعَةِ الْأُولَى» وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان يطيل .

ولو عَوَدَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ بَأْنَ يَتَنَوَّعُ فِي قِرَاءَتِهِ لِكَانَتْ صَلَاتُهُ فِيهَا نَوْعٌ مِّنَ الْخُشُوعِ، لَكِنَّ الْمُشَكَّلَةُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مُجَرَّدُ أَنَّهُ يَكْبُرُ، تَجْدَهُ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْرَأُ بَعْضَ قَصَارِ السُّورَ، يَعْرُفُ سُورَتَيْنِ، دَائِمًا يَرْدَدُهَا، بِحِيثُ لَوْ قَلْتُ لَهُ: مَاذَا قَرَأْتَ بَعْدَمَا سَلَمْتَ؟ رَبِّي لَا يَسْتَشْعِرُ ذَلِكَ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ-.

وهذا، هذا خُشُوعٌ يُجِبُ أَنْ يَحْفَظَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَهَذَا قَالَ ﷺ «أُولَئِكُمُ الْخُشُوعُ» والْحَدِيثُ تَكَلُّمُ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

﴿إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ، فَهُلْ بِسْتَحْبَ أَنْ يَنْتَظِرْ حَتَّى يُدْرِكَ الْمَأْمُونُ أَمْ لَا يَسْتَحْبَ؟﴾

صُورَتِه: إِمامٌ رَكَعَ، فَدَخَلَ النَّاسَ، هَلْ يُشَرِّعُ لِإِيمَامٍ أَنْ يَنْتَظِرَ الْمَأْمُونَ أَمْ لَا؟

1. **بعض الشافعية كالغزالى وغيره:** بالغ في الإنكار على الانتظار

قال: إن الإمام إذا انتظر المأمور وهو راكع فيخشى أن يكون ذلك قد أدخل حظه بينه وبين الله بحظ المأمور والمخلوق،

قال: أن هذا حرام، لأن الإمام إذا انتظر فقد أدخل الصلاة بحق المأمور فهذا لا يجوز. وهذا بلا شك ليس بجيد،

2. **مذهب الجمهور:** أن ذلك لا بأس **وهذا هو الراجح**

وهذا الرسول ﷺ عندما كان يطيل الركعة الأولى في حديث أبي سعيد عند مسلم لأجل لأن يدرك الصحابة، وعمر -رضي الله عنه- حينها كان يقرأ في الفجر بسورة يوسف لأجل أن يتتابع الناس ويدركوا قراءة عمر.

وقد جاء عند ابن أبي شيبة من حديث محمد بن جحادة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ انتَظَرَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ وَقْدَمَ»

وهذا الحديث حسنة بعض المؤخرین، **والراجح -والله أعلم-** أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

* **مسألة استئذنان المرأة زوجها للذهاب إلى المسجد**

إذا استأذنت المرأة زوجها في حضور المسجد، فلا بأس، فلا يمنعها إذا خرجت مختشمة وأممون خطرها، وليس من ذوات الخدور، يعني ليست صغيرة، فلا بأس لا يمنعها، ولا ينبغي أن يمنعها

الدليل: قوله ﷺ «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَبِبُوْتَهِنْ خَيْرٌ لَهُنْ»

وهذا لما قيل لامرأة عمر: "ما لك لا تصلين في بيتك وأنت تعلمين أن عمر يحب ذلك، قالت: لو كان يحب لمنعني، قال: إنك تعلمين أن عمر لا يمنعك وقد قال ﷺ «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»".

فكان عمر من غيرته لا يحب لامرأته أن تخرج إلى الصلاة، ولكنه لا يريد أن يخالف سنة النبي ﷺ

وهذا يدل على أن المرأة المشروعة في حقها أن تصلي في بيتها، وهذا أمرها النبي ﷺ تصلي في قبر بيتها، وأمرها أن تصلي في حجرتها، قال: «وصلاتك في بيت أفضل من صلاتك في حجرتك»

المقصود البيت: الذي تبيت فيه، وليس البيت الذي عندنا البيت الكبير، فدل ذلك على أن صلاة المرأة في غرفتها التي تنام فيه أفضل من صلاتها في غيرها مثل ما يسميه نحن الصالة وغير لذلك، لأن ذلك أكثر خشوعاً وأخلص وادعى لها.

أما إذا كانت متبرجة، فقد قال ﷺ «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاهُنَّ الْمَسَاجِدَ فَلَا تَمْسِ طَبِيبَ» وهذا حرام عليها، أو كان ذلك فيه زحام للرجال

وهذا قالت عائشة: «لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحَدَثَ النِّسَاءَ بَعْدَ لَمْنَعْهُنَّ الْمَسَاجِدَ» وهو إذا كان فيه اختلاط وخلطة، ومشقة بحيث ربما يشق ذلك على المصلين في الزحام، فالأخوة لا تذهب.